مجلس النواب

ملحق شهري يصدر عن الدائرة الاعلامية

بالتعاون مع جريدة « الصباح »

Mon. 30 Sep. 2024 Issue No. 16 العدد 16 الاثنين 30 أيلول 2024

مجلس النواب يضع خططاً لتعظيم الإيرادات غير النفطيَّة

مجلس النواب يعزي باستشهاد السيد حسن نصر الله ويستنكر العدوان الصهيوني الآثم على لبنان

اقرأ في صفحات ملحق

مجلس النواب

جهودٌ متواصلة للجنة التخطيط الاستراتيجي والخدمة الاتحاديَّة لحسم ملف الدرجات الوظيفيَّة 02

تحسيناتٌ جوهريَّة لدعم ذوي الشهداء وضمان حقوقهم 03

لجنة النفط والغاز والثروات الطبيعيَّة تبذل جهوداً كبيرة لإقرار مشروع قانون النفط والغاز 06

تعديل قانون إيجار الأراضي الزراعيَّة.. نقلة نوعيَّة للقطاع الزراعي في العراق 07

مجلس النواب يعزي باستشهاد السيد حسن نصر الله ويستنكر العدوان الصهيوني الآثم على لبنان

عقد مجلس النواب يوم السبت الفائت، جلسة خاصَّة برئاسة السيد محسن المندلاوي رئيس المجلس بالنيابة وحضور عددٍ من السيدات والسادة النواب لمناقشة العدوان الآثم للكيان الصهيوني على الأراضي اللبنانيَّة.

وفي مستهل الجلسة، تلا السيد محسن المندلاوي بياناً ذكر فيه أنَّ «مجلس النواب يستنكر الأعمال الإجراميَّة التي يمارسها الكيان الصهيوني وأسفرت عن سقوط عددٍ من الشهداء والجرحى المدنيين في لبنان، وآخرها استشهاد السيد حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله»، وأشار الى أنَّ «هذه الأعمال الإجراميَّة تكشف عن وحشيَّة هذا الكيان المغتصب»، مشيداً بالموقف الرسمي للحكومة العراقيَّة الذي جاء منسجماً مع تطلعات الشعب العراقي، مثمناً عالياً جهود المرجعيَّة الدينيَّة الرشيدة التي بادرت الى تقديم الدعم الإنساني والمالي للشعب اللبناني في هذا الظرف الصعب، مبيناً أنَّ حزب الله هو اليوم الحصن المنيع والبوابة الأساسيَّة الذي تصدى للعدوان المستمر في الدفاع عن كرامة الأمة وأراضينا وهو يخوضُ اليومَ معركة ضد الكيان الصهيوني بصلابة وعزيمة بالتعاون مع جميع جهات المقاومة الأخرى التي تشارك في هذا النضال المقدس ضد الاحتلال الإسرائيلي، لا سيما أنَّ الانتصارات تتحقق في غزة.

ودعا السيد محسن المندلاوي رئيس المجلس بالنيابة الى أهميَّة حث الحكومة العراقيَّة للعمل بمشاركة الدول الصديقة لإصدار قرارٍ دولي من أجل إيقاف هذا العدوان الهمجي على فلسطين ولبنان، ودعوة اتحاد البرلمانات الإسلاميَّة بالضغط على المجتمع الدولي لوقف الحرب، وتشكيل وفدٍ نيابيٍ عراقيٍ لزيارة لبنان وتقديم الدعم الإنساني للشعب اللبناني.

وثمن السيد محسن المندلاوي إعلان الحكومة العراقيَّة الحداد الرسمي لمدة ثلاثة أيام حداداً على استشهاد السيد حسن نصر الله.

بعدها قرأ المجلس سورة الفاتحة ترحماً على روح الشهيد السيد حسن نصر الله وشهداء الأمة العربيَّة والمقاومة في لبنان.

وأعرب السيدات والسادة النواب في مداخلاتهم عن التعازي الخالصة باستشهاد السيد حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله وعدد من قادة المقاومة.

بعدها تقرر رفع الجلسة.

تحسيناتٌ جوهريَّة لدعم ذوي الشهداء وضمان حقوقهم

تعديل قانون مؤسسة الشهداء.. خطوة أساسيَّة نحو توفير حياة كريمة ومستقرة لأسر الشهداء وضمان حقوقهم القانونيَّة والاجتماعيَّة

حسام الزبيدي

في ظلّ التحديات الراهنة التي تمرُّ بها البلاد، تواصل لجنة الشهداء النيابيَّة، جهودها الكبيرة لدعم ورعاية أسر الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل الوطن. وجاءت خطوة تعديل قانون مؤسسة الشهداء رقم (2) لسنة 2016 التي صوت عليها مجلس النواب خلال جلسته الحادية عشرة كإجراءٍ حيوي لتعزيز حقوق الشهداء وأسرهم.

تحسين الخدمات والامتيازات لذوي الشهداء

تهدف التعديلات المقترحة إلى تحسين الظروف المعيشيَّة لأسر الشهداء، وتقديم موارد إضافيَّة لضمان حياة كريمة لهم، إذ تشمل التعديلات تسهيل الإجراءات اللازمة للحصول على المستحقات الماليَّة والتعويضات، بما يعكس التزام الدولة بواجباتها الإنسانيَّة تجاه من ضحوا من أجل الوطن.

هذه التعديلات تأتي لتلبي احتياجات أسر الشهداء وتيسير وصولهم للحقوق التي نصَّ عليها

القانون، من بين التعديلات المهمة، تمَّ تعديل الهيكل الإداري لمؤسسة الشهداء ليتضمن خمس دوائر عامَّة إلى جانب المديريات في المحافظات، هذا التعديل يسهمُ في تسهيل المعاملات وضمان سرعة إنجازها.

استحداث صندوق الشهداء

من أهم التعديلات الأخرى استحداث «صندوق الشهداء»، الذي يتولى تقديم الرعاية والدعم لذوي الشهداء في جميع المجالات، بما في ذلك تمويل البرامج الاجتماعيَّة، وتوفير مشاريع الإسكان، فضلاً عن توفير فرص العمل وامتيازات أخرى للمشمولين بالقانون. هذه الخطوة تمثل نقلة نوعيَّة في تقديم الدعم الشامل لذوي الشهداء.

إدراج فئات جديدة

شملت التعديلات أيضاً إضافة شهداء البيشمركة والأجهزة الأمنيَّة في المناطق الواقعة خارج إقليم كردستان ضمن المستفيدين من القانون، علاوة على إعفاء ذوي الشهداء من رسوم استيراد السيارات لمرة واحدة، كما تمَّ تخصيص نسبة 5 % من الحصة المخصصة لهيئة الحج لأسر الشهداء. وتضمنت التعديلات تخصيص قطع أراضٍ لذوي الشهداء أو بدلٍ نقدي في حال عدم توفرها، وإلزام الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة بالموافقة على منح الإجازات الدراسيَّة للدراسات العليا لذوي الشهداء. كما تمَّ إعفاء ذوي الشهداء من قرارات حجب البطاقة التموينيَّة، وإلزام وزارتي الدفاع والداخليَّة بتحويل المراتب من ذوي الشهداء من حملة شهادة البكالوريوس إلى الملاك المدني.

الالتزام تجاه أسر الشهداء

في سياق التعديلات، قدم رئيس لجنة الشهداء والضحايا والسجناء السياسيين، النائب حسن سالم، تهانيه لأسر الشهداء بإنجاز القانون والتصويت عليه تحت قبة البرلمان. وأكد سالم أنَّ اللجنة ملتزمة بواجبها تجاه هذه الأسر، مشيراً إلى أنَّ هذا القانون يمثل أقل ما يمكن تقديمه تكريماً لتضحيات أبنائهم الذين بذلوا أرواحهم في سبيل العراق.

وتعدُّ هذه التعديلات خطوة أساسيَّة نحو توفير حياة كريمة ومستقرة لأسر الشهداء وضمان تمتعهم بجميع حقوقهم القانونيَّة والاجتماعيَّة، بما يعكس تقدير الدولة للتضحيات الجسيمة التي قدموها في سبيل أمن واستقرار البلاد.

بغية إنضاجهما والوصول الى صياغة قانونيَّة تحقق الأسبابَ الموجبة

لجنة حقوق الإنسان النيابيَّة تناقش مشروعي قانون الإخفاء القسري وحماية التنوع ومنع التمييز وقانون حريَّة التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي

بسام بولس

تواصل لجنة حقوق الإنسان النيابيَّة، جهودها في المضي بإجراءات تشريع القوانين التي لها أثرٌ كبيرٌ في استقرار الوضع السياسي والاجتماعي في العراق، وتعقد اللجنة برئاسة النائب أرشد الصالحي رئيس اللجنة ومشاركة السيدات جوان عبدالله النائب الأول لرئيس اللجنة والدكتورة وحدة الجميلي نائب رئيس اللجنة والأعضاء نيسان الزاير وحسين علي مردان وزهير الفتلاوي وفاطة العيساوي، اجتماعاتها وورش العمل بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والجهات المعنيَّة لمناقشة مشروعات القوانين المتعلقة بدورها التشريعي.

وقد نظمت لجنة حقوق الإنسان في الفترة ما بين ١٢ - ١٤/ أيلول الحالي في مدينة أربيل، ورشة قانونيَّة بالتعاون مع منظمة حمورابي لحقوق الإنسان، تضمنت مناقشة مشروعي قانون الإخفاء القسري وقانون حماية التنوع ومنع التمييز.

وشارك في الورشة النائب الصالحي رئيس اللجنة والنائبان حسين علي مردان وزهير الفتلاوي عضوا اللجنة، فضلاً عن النائب محمد عنوز عضو اللجنة القانونيَّة والنائب علاوي البنداوي عضو لجنة الأمن والدفاع والسيد لويس مرقس أيوب مدير مشروع تنشيط الإصلاح في منظمة حمورابي لحقوق الإنسان والدكتور فاضل الغراوي رئيس المركز الاستراتيجي لحقوق الإنسان وحضور السكرتاريَّة والمستشارين من لجنة حقوق الإنسان.

واستعرضت الورشة مسودتي القانونين، بينما استمعت اللجنة النيابيَّة الى ملاحظات منظمات المجتمع المدني ومداخلات الضيوف للخروج بالتوصيات اللازمة التي تنضج القانونين، فضلاً عن اتفاق لجنة حقوق الإنسان على مواصلة عقد الاجتماعات في مقرها للخروج بصيغة نهائيَّة للقانونين. وفي الشأن التشريعي، عقدت لجنة حقوق الإنسان برئاسة النائب أرشد الصالحي رئيس اللجنة وحضور النائب وحدة الجميلي نائب رئيس اللجنة والنائب نيسان الزاير عضو اللجنة بتاريخ 31 من آب الماضي، اجتماعاً خُصِّص لمناقشة مشروع قانون حريَّة التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي.

وتدارست اللجنة أثناء الاجتماع الذي عقدته بمقرها في مجلس النواب، موادَّ القانون وأنهت عمليَّة التصويت عليها، فضلاً عن اتفاق اللجنة على رفع القانون لرئاسة المجلس من أجل التصويت عليه.

تضمنت تنسيقاً نيابياً وحكومياً مشتركاً

مجلس النواب يضعُ خططاً لتعظيم الإيرادات غير النفطيَّة عبر تحسين قطاع الكهرباء

سلام السامرائي

في إطار السعي لتحقيق تنمية اقتصاديَّة مستدامة وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطيَّة، تعملُ اللجنة الماليَّة ولجنة الكهرباء والطاقة النيابيتان بالتنسيق مع وزارة الكهرباء على وضع خطة استراتيجيَّة مشتركة تهدفُ إلى تعظيم الإيرادات غير النفطيَّة، إذ يركز هذا التنسيق على تحسين أداء قطاع الكهرباء وزيادة كفاءة الجباية، فضلاً عن تطوير الحلول التقنيَّة مثل العدادات الذكيَّة والتحول الرقمي، بهدف تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وتعزيز الإيرادات الوطنيَّة.

وكانت اللجنة الماليَّة، برئاسة المهندس عطوان العطواني، قد عقدت اجتماعًا مع وزير الكهرباء السيد زياد علي والملاك المتقدم في الوزارة. تناول الاجتماع مناقشة عددٍ من الملفات المتعلقة بخطة الوزارة لزيادة الإيرادات غير النفطيَّة وتحسين خدمة الجباية.

إيرادات غير نفطيَّة

وأكدت اللجنة خلال اللقاء «ضرورة التركيز على الإيرادات غير النفطيَّة التي وردت في بنود الموازنة مع أهميَّة معرفة حجم الإيـرادات المتحققة وخطة الوزارة في دعم الموازنة العامَّة الاتحاديَّة»؛ إذ أوضح العطواني أنَّ «اللجنة ستواصل استضافة الوزارات المعنيَّة الأخرى لمناقشة ذات الموضوع في اجتماعات مقبلة». كما ركز الاجتماع على تطوير القطاعات المختلفة لتعزيز الإيـرادات ومناقشة خطط وزارة الكهرباء بشأن عقود جباية الخدمة، والتحول الإلكتروني، وربط العدادات الذكيَّة والتأكيد على أنَّ هذه الخطوات يمكن أنْ تُحدثَ نقلة نوعيَّة في تحسين كفاءة النظام الكهربائي وزيادة الإيرادات.

خدمات للمناطق الزراعيَّة

وتناولت اللجنة الماليَّة مع وزارة الكهرباء ملفَّ تقديم الخدمات للمناطق الزراعيَّة والعشوائيَّة مقابل دفع المستحقات الماليَّة، بهدف تقليل التجاوزات على الطاقة والشبكة الكهربائيَّة مع الإشارة إلى ضرورة العمل بموجب قانون الطاقة لإنهاء هذه التجاوزات وضمان العدالة في توزيع الكهرباء.

عضو اللجنة الماليَّة، السيد مصطفى الكرعاوي، كشف عن أنَّ «استضافة وزير الكهرباء جاءت بهدف الاطلاع على أنواع الإيرادات المتحققة في القطاعين الحكومي والأهلي، بالإضافة إلى الديون وقطاع التمويل الذاتي وزيادة الإيرادات غير النفطيَّة».

وأوضح الكرعاوي أنَّ «اللجنة قامت بتدقيق ملفات وزارة الكهرباء وخططها في ما يتعلق بتطوير الإيرادات غير النفطيَّة، خصوصًا تلك المتعلقة بالتعاقد مع الشركات لنصب العدادات الذكيَّة واستحصال المبالغ مقابل تجهيز الكهرباء وتقديم الخدمات».

وأشار إلى أنه من المتوقع إبرام مجموعة من التعاقدات مع الشركات التخصصيَّة خلال السنة الحاليَّة، وذلك لشمول أكبر عددٍ من المشتركين بملف خدمة الجباية.

وأكد الكرعاوي أنَّ «اللجنة الماليَّة ستتابع عن كثب تلك التعاقدات بعد تزويدها بالجداول والأرقام النهائيَّة، وذلك لضمان جديَّة الشركات في تحقيق الأهداف المرسومة وتطوير قطاع الكهرباء بما يخدم المواطنين ويرفع من كفاءة الخدمة المقدمة».

فك الاختناقات

من جهة أخرى عقدت لجنة الكهرباء والطاقة النيابيَّة برئاسة السيد محمد نوري العبد ربه رئيس اللجنة، اجتماعاً موسعاً مع وزير الكهرباء السيد زياد علي والمديرين العامين للتوزيع بشأن مستجدات فك الاختناقات للمناطق مع مناقشة مسألة التحصيل والجباية.

وتمَّ التأكيد على أهميَّة تقليل الضياعات الكبيرة في الكهرباء من خلال العمل على نصب العدادات الذكيَّة قبل وبعد المحولات والمغذيات لمعرفة الكهرباء المستلمة والضائعة.

كما شددت اللجنة على شمول جميع المناطق في البلاد بالتجهيز الكهربائي من دون استثناء، مع إمكانيَّة تجربة التحول الذكي من خلال وضع عدادات كهرباء ذكيَّة في المنازل والمرافق العامَّة، ما يسهمُ في تحسين عمليَّة التحصيل وضمان عدالة توزيع الطاقة.

قانون الطاقة المتجددة

وبشأن قانون الطاقة المتجددة، بحثت اللجنة مع وفد من الجامعة الأميركيَّة في بغداد، أهمَّ إجراءات تعديل القانون وما يتعلق بشبكات النقل والتوزيع وأهميَّة دور مجلس النواب الرقابي في مراقبة التنفيذ، وتطبيق المعايير، بينما أبدى الخبراء من الجامعة الأميركيَّة ملاحظاتهم حول التعديلات المقترحة، وشملت تشجيع مشاركة القطاع الخاص ورفع مستوى الوعي بشأن أهميَّة الطاقة المتجددة.

كما قامت اللجنة بإجراء مجموعة من الزيارات الميدانيَّة في بغداد والمحافظات، إذ بحثت عددًا من الملفات المتعلقة بمشاريع الطاقة ومحطات التوليد، فضلاً عن متابعة تنفيذ مشروع الطاقة المتجددة، وتنفيذ المشاريع الجديدة.

من جهته قدم وزير الكهرباء السيد زياد علي شرحًا مفصلاً عن خطة الـوزارة لتعظيم الإيـرادات غير النفطيَّة لعام 2024 وأوضح أنَّ الإيرادات تُحقق من خلال عدة قنَّات تشمل السكني، الزراعي، التجاري، والصناعي، كما أشار إلى أنَّ خدمة الجباية ستُعزز باستخدام تطبيق إلكتروني يسهل عمليَّة تقديم الخدمات للمواطنين.

وبشأن التعاقد مع الشركات، ذكر وزير الكهرباء أنَّ الوزارة سوف تُسرع من إجراءات التعاقد مع الشركات بما يخدم المواطنين، إذ ستقوم الوزارة بدمج RFP مع RFI بالنسبة للتعاقد مع الشركات، الأمر الذي يؤدي الى تقليل مدة التعاقد والإحالة للشركات المتقدمة للتعاقد مع الشركات المتقدمة للاستثمار في هذا المجال.

تنسيق نيابي حكومي مشترك

وتطرقت اللجنة الماليَّة ولجنة الكهرباء، إلى أهميَّة التنسيق بين وزارة الكهرباء والـوزارات الأخرى في ما يخص ملف خدمة الجباية، وتمَّت كذلك مناقشة نسبة الإنتاج الكلي للكهرباء والمبالغ المقدرة بإيرادات الطاقة كجزء من الجهود المبذولة لتعظيم الإيرادات.

وأكدت اللجنتان النيابيتان ضرورة تسريع وتيرة التحول الإلكتروني في الجباية، وتنسيق الجهود بين الوزارات المعنيَّة لضمان تقديم خدماتٍ أفضل للمواطنين وتحقيق إيـراداتٍ أكبر، بما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتخفيف الاعتماد على الإيـرادات النفطيَّة، ورفد الموازنات العامَّة للبلاد.

وتعمل اللجنتان الماليَّة والكهرباء، على متابعة الجهات التنفيذيَّة لضمان تنفيذ بنود الموازنة العامَّة واتخاذ السبل الكفيلة للمساهمة في تعظيم موارد الدولة من خلال تحسين كفاءة القطاعات المختلفة، والعمل على تقديم الخدمات بالمستويات المطلوبة للمواطنين، وتوصي اللجنة بضرورة استمرار الجهود المبذولة لضمان استدامة الموارد الماليَّة وتحسين الأداء، بما يسهمُ في تعزيز التنمية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة.

الماليَّة والكهرباء والطاقة النيابيتان: تطوير الطاقة الكهربائيَّة وزيادة التجهيز واستخدام التقنيات الالكترونيَّة سيسهمُ في تعظيم إيراداتها

مساعٍ حثيثة لتشريع القوانين ووضع الحلول وأداء الدور الرقابي

لجنة النفط والغاز والثروات الطبيعيَّة تبذل جهوداً كبيرة لإقرار مشروع قانون النفط والغاز

استضافات وحوارات لإيجاد الحلول ومعالجة المشكلات التي تواجه عمل الشركات النفطيَّة

علي جعفر الهاشمي

تسعى لجنة النفط والغاز والثروات الطبيعيَّة النيابيَّة الى تشريع القوانين التي تنهضُ بواقع القطاع النفطي، فضلاً عن المضي قدماً في سير عمل هذا القطاع الحيوي المهم الذي يعتمد عليه الاقتصاد العراقي بنسبة كبيرة، الأمر الذي دفع اللجنة لعقد عدة اجتماعات واستضافات وورش عملٍ بشأن الوقوف على المعوقات التي تواجه الجهات المعنيَّة في القطاع النفطي والعمل على إيجاد حلولٍ ناجعة لها، من خلال استضافة المسؤولين والمعنيين بهذا القطاع، علاوة على إجراء زيارات ميدانيَّة للشركات النفطيَّة ولقائها بالسيد الوزير واستضافته في اجتماعات اللجنة.

استضافات

وقد استضافت لجنة النفط والغاز وزير النفط والملاك المتقدم في الوزارة، لمناقشة عقد حقل عكاز الغازي، كما استضافت وكيل وزارة النفط لشؤون الاستخراج ومدير شركة نفط الوسط، فضلاً عن وكيل وزارة النفط لشؤون الاستخراج ومدير شركة نفط البصرة، كما استضافت مدير عام شركة نفط ميسان ومدير هيئة حقل برزكان للوقوف على المعوقات التي تواجه عملهم، فضلاً عن استضافة مدير عام شركة غاز الشمال والدائرة القانونيَّة لوزارة النفط لمناقشة تعديل بعض القوانين.

الاجتماعات الدوريَّة للجنة

عقدت اللجنة عدة اجتماعات دوريَّة لمناقشة عددٍ من مشاريع ومقترحات القوانين التي تختصُ بالشأن النفطي ومنها مناقشة عدة ملفات من بينها عقد حقل عكاز، فضلاً عن مناقشة التحديات التي تواجه القطاع النفطي في العراق، علاوة على مناقشة تقييم أداء مسؤولي وزارة النفط ، وتستمرُ اللجنة في عقد اجتماعاتها بشأن النهوض بالقطاع النفطي من خلال مناقشة معوقات هذا القطاع الحيوي والمهم.

الزيارات الميدانيَّة

وأجرت اللجنة عدة زيارات للاطلاع ميدانياً على عمل وزارة النفط وتشكيلاتها المرتبط عملها بعمل اللجنة للوقوف على المشكلات والمعوقات التي تواجه عملهم ومنها زيارة السيد عمار الحكيم رئيس تيار الحكمة الوطني لمناقشة مشروع قانون النفط والغاز، فضلاً عن زيارته للهيئة العامَّة للكمارك مديريَّة المنطقة الجنوبيَّة والهدف منها تذليل الصعاب والشكاوى الواردة من قبل الشركات النفطيَّة من إجراءات الكمارك في الميناء التي تسبب تأخر وصول المعدات والمواد المستوردة وخسائر ماليَّة كبيرة للقطاع النفطي.

ورش عمل

عقدت اللجنة عدداً من ورش العمل التي تختصُ بالقطاع النفطي منها ورشة عمل بشأن تعديل قانون مكافحة تهريب النفط ومشتقاته، فضلاً عن عقد ورشة عمل لتعديل عددٍ من قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل، في مبنى وزارة النفط.

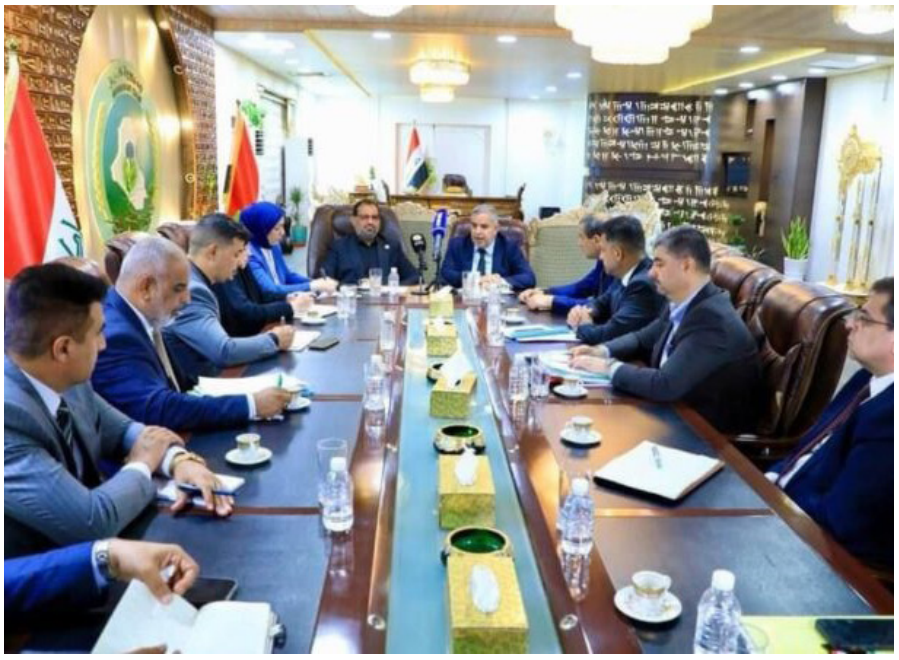

سيسهمُ في تعزيز الإنتاجيَّة واستدامة المشاريع ودعم الفلاحين وتحقيق الأمن الغذائي

تعديل قانون إيجار الأراضي الزراعيَّة.. نقلة نوعيَّة للقطاع الزراعي في العراق

وليد صالح الشمري

يُعدُّ قانون إيجار الأراضي الزراعيَّة من القوانين الأساسيَّة التي تدعم القطاع الزراعي في العراق، وقد لعبت لجنة الزراعة والمياه والأهوار في مجلس النواب العراقي، دوراً محورياً في مناقشته وتعديله، عملت من خلاله بتعاونٍ كبيرٍ مع جميع الجهات ذات العلاقة، إذ تمَّ الاستماع إلى آراء الكتل السياسيَّة والنواب والناشطين في مجال الزراعة بهدف تعزيز الصيغة النهائيَّة للقانون والرامية إلى تسـهيل الإجراءات أمام الفلاحين، والابتعاد عن الإدارة الكلاسـيكيَّة، بغرض دعم المشـاريع الزراعيَّة والحيوانيَّة.

وخصَّ النائب فالح الخزعلي رئيس اللجنة ملحق «مجلس النواب» بتصريح أكد فيه أنَّ «العمل كان تضامنياً في إنضاج القانون؛ وبالتالي استفدنا من كل الجهات التي استضفناها، وقد استضافت اللجنة أربعة وزراء تعاقبوا على إدارة وزارة الزراعة بمن فيهم الوزير الحالي ومدير عام الأراضي ونقابة المهندسين الزراعيين ونقابة الأطباء البيطريين وقسم الدراسات والبحوث في مجلس النواب، وأيضاً الكتل السياسيَّة والنواب والناشطين في مجال الزراعة، وقد تمَّ الاستماع لكل هذه الآراء حتى يخرج هذا القانون بشكلٍ ناضجٍ». وثمن الخزعلي «جهود رئاسة مجلس النواب وأعضاء المجلس الذين تفاعلوا في تشريع هذا القانون».

التأثيرات المتوقعة في الزراعة

وقال الخزعلي: «من المتوقع أنْ يؤدي تمرير القانون إلى تحسنٍ كبيرٍ في قطاع الزراعة في العراق سيخلق فرص عملٍ جديدة، والسماح بزراعة المناطق الصحراويَّة باستخدام تقنيات الري الحديثة.. كما أنَّ تحديد مساحة الأراضي الزراعيَّة المتاحة للتصرف بها سيُسهم في الحفاظ على الأراضي من التجزئة ويزيد من استمراريَّة المشاريع الزراعيَّة. علاوة على ذلك، سيكون للقانون دورٌ مهمٌ في تحسين الرقابة على الأراضي الزراعيَّة ودعم الثروة الحيوانيَّة، ما يُسهم في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين الأوضاع البيئيَّة في العراق».

وأضاف «ألزمنا جميع الشركات الزراعيَّة بتفعيل الضمان المندرج ضمن قانون الضمان الاجتماعي رقم 18 لسنة 2023، وهذا سيخلق فرص عملٍ، فضلاً عن السماح بزراعة المناطق الصحراويَّة والإلـزام باستخدام التقنيات الحديثة بالري وسنعطي حقَّ التصرف بمساحة لا تزيد على 10 دوانم بشروط البستنة واستخدام التقنيات الحديثة للري، كل هذا سيسهمُ بتوفير فرص عملٍ أيضاً ويزيد من تمسك الفلاح بأرضه وحل مشكلة التجاوز على الأراضي الزراعيَّة، وستكون الأراضي غير مجزأة وكذلك سيكون هناك دورٌ فعالٌ للدور الرقابي على الأراضـي الزراعيَّة ودعم الموظفين في وزارة الزراعة ودعم الثروة الحيوانيَّة ودعم تحقيق الأمن الغذائي، وكل هذا له آثارٌ على المستوى البيئي في العراق».

أهميَّة التعديلات الجديدة للقانون

أبرز ما جاء في التعديلات الجديدة هو السماح بـزراعـة 15 % من الأراضـي المؤجـرة بزراعة البساتين وإعطاء حق التصرف (التمليك) لما يصل إلى 10 دوانم من الأرض للمزارعين الذين يزرعون بساتين مثمرة. هذا التعديل يُعدُّ خطوة كبيرة لدعم زراعة الفواكه والنخيل، وهي خطوة مهمة لدعم الأمن الغذائي وتحسين البيئة، فضلاً عن ذلك، سيتم السماح بإقامة مشاريع الثروة الحيوانيَّة والمشاريع المكملة للنشاط الزراعي، الأمر الذي سيؤدي إلى توفير فرص عملٍ وتعزيز الإنتاجيَّة الزراعيَّة.

يمثل التصويت على قـانـون إيـجـار الأراضـي الـزراعـيَّـة خطوة مهمَّة نحو تطوير القطاع الزراعي في العراق. من المتوقع أنْ تكون لهذه التعديلات آثـارٌ إيجابيَّة كبيرة على تعزيز الإنتاجيَّة الزراعيَّة، دعم الفلاحين، وتحقيق الأمن الغذائي في البلاد.

مجلس النواب

الله اكبر

الاثنين 30 أيلول 2024 العدد 16 Mon. 30 Sep. 2024 Issue No. 16

جهودٌ متواصلة للجنة التخطيط الاستراتيجي والخدمة الاتحاديَّة لحسم ملف الدرجات الوظيفيَّة

رئيس اللجنة: سيتمُّ توزيع مختلف الاختصاصات بين مؤسسات الدولة

زهراء فليح

بعد عقدها اجتماعاتٍ مكثفة واستضافات وحوارات ومتابعات وزيارات ميدانيَّة، أثمرت جهود لجنة التخطيط الاستراتيجي والخدمة الاتحاديَّة، حسم ملف الدرجات الوظيفيَّة لحملة الشهادات العليا والأوائل ومتظاهري خريجي العلوم السياسيَّة وتمكين ذوي المهن الصحيَّة من ممارسة اختصاصاتهم ومعالجة تعيينات التربية في المحافظات كافة.

واستقبلت لجنة التخطيط الاستراتيجي والخدمة الاتحاديَّة المتظلمين من جميع الخريجين في مختلف الاختصاصات، وتمَّ تدارس قضاياهم بشكلٍ جادٍ وتفصيلي لوضع الحلول الكفيلة من خلال اللقاءات التي لم تنقطع مع مجلس الخدمة العامَّة الاتحادي لحسم ملفات التعيينات والدرجات الوظيفيَّة للوجبة الأولى والثانية والثالثة. وكشفت رئيس لجنة التخطيط الاستراتيجي والخدمة الاتحاديَّة النائب ليلى التميمي في ما يتعلق بملف حملة الشهادات العليا والأوائل؛ أنَّ «عدد الدرجات المتبقية الـ (6500 – 7000)، درجةٌ وظيفيَّة سيتم توزيعها بشكلٍ كاملٍ بعد مداولة مجلس الخدمة مع السيد رئيس مجلس الوزراء ومتابعة لجنة التخطيط الاستراتيجي»، وأضافت أنَّه «سيتم توزيع مختلف الاختصاصات بين مؤسسات الدولة»، مؤكدة «مضي العمل بهذا الملف من دون توقفٍ بغرض حسمه خلال شهر أيلول بشكلٍ كاملٍ، فضلاً عن ملف المعتصمين من خريجي العلوم السياسيَّة الـ (150) بانتظار إكماله من قبل وزارة الدفاع واستحداث الدرجات بعد استضافة اللجنة السابقة للملاك المتقدم في الوزارة ومخاطبة مجلس الخدمة العامَّة الاتحادي لتستكمل إجراءات استحداث الدرجات والتخصيص المالي الخاص بها، فضلاً عن تعيينات المهن الطبيَّة وفتح الكودات ومجموعة الضوابط التي حددها مجلس الوزراء لمعالجة المتبقي».

معالجة وتمكين

وبخصوص شمول المتبقي من الدرجات بالقانون رقم 6 تقرر تشكيل لجنة من قبل وزير الصحة بهذا الشأن وبعضويَّة مجلس الخدمة العامة الاتحادي وباقي التشكيلات في الوزارات والجهات ذات العلاقة ولجنة التخطيط الاستراتيجي لوضع ضوابط ومعايير من قبل اللجنة للمشمولين بهذا القانون ومعالجة ملف التدرج الطبي وتمكين المشمولين بقانون رقم 6 من ممارسة مهنهم الصحيَّة.

بُشرى سارة

من جانبه أكد نائب رئيس لجنة التخطيط الاستراتيجي والخدمة الاتحاديَّة «مضي اللجنة من دون كللٍ بملف التعيينات والتصنيفات المعنيَّة بها»، مضيفاً، أنَّ «الاستضافات عكست إيجابيَّة وانسجاماً وتفاهماً عالية على مستوى الآراء والطروحات وأضفت أريحيَّة لأصحاب الكودات والذين تعطل توزيعهم بين الوزارات»، مبشراً إياهم بـ«شمولهم بعمليَّة التوزيع التي ستجرى قدماً بعد استكمال إجراءاتهم وخاصة من تمَّ تسجيله منهم إلى المنظومة للفترة من (16 – 5) حتى (14 – 6)، وسيتم إكمال الإجراءات مع وزارة الماليَّة وتوزيعهم بين الوزارات من حيث إيجاد الاختصاصات المناسبة لهم خلال هذا العام (الوجبة الثانية من الدرجات الوظيفيَّة)».

نقل الدرجات

وطمأنت رئيس لجنة التخطيط النائب ليلى التميمي بصدد تساؤل الأوائل الذين تمَّ توزيعهم بين المحافظات بالحلول التي تمثلت بإصدار مجلس الخدمة العامَّة الاتحادي كتاباً إلى جميع المحافظات العراقيَّة يفيد بمباشرتهم وإضافة التخصيص المالي والدرجة الوظيفيَّة وفي حال عدم حاجة المحافظات سيتم توزيعهم ونقلهم ومنح الدرجة لوزارة التربية.

نواب: تمَّ وضعُ حلولٍ لحملة الشهادات العليا والأوائل وخريجي العلوم السياسيَّة وذوي المهن الصحيَّة ومعالجة تعيينات التربية في جميع المحافظات

فريق عمل « مجلس النواب »

محمد أبو بكر — مدير عام الدائرة الإعلامية

أحمد الياسري — معاون مدير عام الدائرة الإعلامية

رائد علي محمد — مدير قسم التحرير والرصد الاخباري

جرجيس العطوان — مدير تحرير الملحق

علي مجيد — الإخراج الفني